

كالحرق والسفوف دون ما لا يتعدونه كشراب الخمر وكاحم الحرس وانما وجب التعرض  
لذلك في الإيجاب لان الجزية مع الانقياد والاستسلام كما لعرض عن التعزير  
فيجب التعرض له كالنق في البيع والاجرة في الاجارة وهذا في حق الجبل واما المارة  
فتكون فيها الاتفاقات لحكم الاسلام فقط والتاثلث ان لا يدكر ودين الاسلام الاجمير  
لاخراره فلو خالفوا وطعنوا فيه او في القرآن العظيم او ذكروا رسوله صلى الله عليه  
وسلم بما يلبس فخره العظيم عزروا والايمان ان شرط انتفاض الجهد بذلك انتقض  
والا فلا والرايع لا يفعلوا منه ضرر المسلمين كان قاتلوه ولا شريعة لهم  
او امنعوا من اداء الجزية او من اخراجهم الاسلام عليهم فان فعلوا شيئا من ذلك انتقض  
عهدهم وان لم يشترط الامام عليهم الانتفاض به ولمنعوا ايضا من سقيهم حمر الو  
اطعامهم خنزيريا واسماعهم فوكاشرا كقولهم الله تعالى لا تاكلوا مما كذبوا  
كبروا او اطعموا حمر خنزير ونا قوس وعبيد ومنى اظهروا حمرهم ارفقت وقياسه  
الآن النا قوس وهو ما تضرب به النصارى لا وقت الصلاة اذ اظهروه ومن  
احداث كنيسة وبيعة ووصوحة للدهبان وبيت فار للبحر في بلد احد ثنائ  
كفناد والفاهرة او اسلام اهل عليه كالمدينة الشريفة واليمن لما روي انه صل  
الله عليه وسلم قال لا تن كنيسة في الاسلام ولا ن احد ان ذلك محصية فليخرج  
في دار الاسلام فان بوا ذلك هم سوا استمرط عليهم الا لا يجدون ذلك في بلدة  
فتجب عمدة كصر واصم لان المسلمين ملكوها بالاستيلاء فبمنع جعلها كنيسة  
وكالاجور احدتها لاجور اعادتها اذا تهدمت ولا يقرون على كنيسة كانت  
فيه لما مر ولو فتح البلد صلى كبيت القوس بشرط كون الارض لنا بشرط اسلامهم  
فيها جراح وانما الكتابس او احدنا جاز لا ن اذ اجاز الصلح على ان كل البلد لهم  
فعلى بعضه اولى فلو اطلق الصلح ولم يدكر فيه انما الكتابس ولا عمدة فالاصح المنع من  
انقائها فيهمهم ما فيها من الكتابس لان اطلاق اللفظ يقتضي ضمير ورثة جميع البلد  
لنا وبشرط الارض لهم ولو دونه خراجها فزرت كتابسهم ولا ن اهلها لهم ولا احد  
في الاصح ويمنعون وجوبا من رفع بقا لهم على باعها لهم مسلم الجبل الاسلام يعلوا  
ولا يعلو عليهم وان لا يطلع على عور انا ولا فرق بين ان رضى المار بتركها لان المنع  
من ذلك هو الدين لا يخص حق الدار الاصح المنع من المساواة ايضا فان كانوا يجمع  
منفصلين بين المسلمين كطرف من البلد لم يمنعا من رفع البنا ويجرون نصم حرق  
المضارعة مع تشدد المار المغتوح على لنا المعقول ان نرضهم ونا مرورا على  
الامة المتخوفين في دار الاسلام وجوبا انهم يمتدرون عن المسلمين بل بس الغيار  
بكسر المجد وان لم يشترط عليهم وهو ان يخط كل منهم من ذكر او غيره بوضع الا  
بجنا والمخاطب عليهم ككف على نى بعد ان اهرما يتالف لولود لوى وويليسه وذلك للتبديد وان  
نرى رضي الله عنه صلحهم على تبديدهم محض من الصلابة كما روي البيهقي فان قيل لم يفعل  
الصلابة رضي الله تعالى عنهم وكانوا من ابا سم بالمسلمين لغناجوا الي تبديدهم والقائم بل  
وغوه كالخياطة والادوي باليهود الاصح وبالفصاح والازرق والاكهت وبقاله

الرمادي

الرمادي والمجوس الاحرار الاسود وشهد الزناران يومرون به لا ايضا وهو يص  
المجدي يخط غليظ يند في الوسط فوق النبت لان عمر رضي الله عنه صلحهم عليه كما  
رواه البيهقي هذا في الرجل ما في المرأة فتشده تحت الزنار كما صرح في التنبية وكما  
الرافعي عن التهنيت وغيره لكن مع ظهور بعضه حتى يحصل به ابد الما وربي وسيتو  
فيه سا بل الاوان قال في اصل الروضة وليس لهم ابد الله منقطه ومنه بل وخرها والم بين  
الغبار والزنا وولي وليس واجب ومن ليس منهم فليسوا يميزها عن فلتا سنا بعلامة بها  
واذا دخل الذي مجرد احما فيه مسلون او مجرد عن ثياب به بين المسلمين في غير عام جعل  
وجوبا في عتقها من حد به او رصاص او نحو ذلك فلا يجعله من ذهب ولا فضة قال  
الزركشي والمخام طوق يكون في الحق قال الادريجي يجب القتل عنهم من التنبية  
لباس من اهل الطر والفضاة ونحوه لما في ذلك من التحليل قال الماوردي ويمنعون من  
التخم بالذهب والفضة لما فيه من التظلم والشهامة وتجعل المرأة خفتها لو نبت  
ولا يشترط التهنيت لكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها قال الحلبي ولا ينبغي فعله للمسلمين  
وضميرهم ان يعملوا المشركين كنيسة او صليب واما مشرك الزنار فلا بأس  
لان فيه صغار لهم ويجوز اي الزنار المكشوف في بلاد الاسلام وجوبا من  
ركوب الخيل لقوله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدوانه وعدوانه وقامر  
اولياءه باعداها لاعدائه وليا في الصبح حتى من حديث عروة البارقي الخيل محفود  
في واصبها الخبر الي يوم القيامة تنبئة ظاهر كلامه انه لا فرق في منع ركوب الخيل بين  
الغيبس منها والمنهيس وهو ما عليه الجمهور بخلاف الجبل والبغال ولو تقيسة  
لانها في نفسها حسيسية وان كان اكثر اعيان الناس يرتكبونها ويركب بانان وركاب  
خشيت لاحد به ونحوه ولا سرح اتباعا لكتاب عر والمعنى فيه ان يمتدوا عن المسلمين  
ويركب عرضا بان يجعل رجلهم من جائب وظهره من جانب اخر قال الرازي ويحسن  
ان يتوسط بين ان يرتكب المسافة ذرية من البلد او بعيدة وهو ظاهر في منع  
من حمل السلاح ومن اللج المريبة بالتقديب اما النساء الضعيات ونحوها فلا يمنعون  
ذلك كما لاجزية عليهم قال ابن الصلاح وينبغي منعهم من خدمة الملوك والامم كما يمنعون  
من ركوب الخيل ويجوز عند رجة للمسلمين ان يرضوا الطر كجيش لا يعوت  
في هذه ولا يصدم جوار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشدوا البسوة ولا المضاري  
واذا القيت احدكم في طريق فاصطروا واذا مضيه اما اذا خلبت الطريق من الرجة  
تلاخوج قال في الماوي ولا يمنعون الا افراد متفرقين ولا يوقرون في مجلس  
فيه مسلم لان الله تعالى اذ لهم والظاهر كما قاله الا فردي كسرى ذلك خامسة  
تخبر مودة الكافر لقوله تعالى لا تجد قوما يؤمنون باللات واليوم الاخر يوادون من  
حاداهم ورسوله فان قيل قد مر في باب اهل الجبل انها طرفة مكر وهذا اجيب  
بان الخالطة توجه الى الظاهر والمودة لا للمسلم القليل فان قيل الجبل القليل لا يختار  
للتخص في اجيب بان كان قد جمع استجاب المودة التي يشتم عنها ميل اللذ  
كما قيل ان الاساة تقطع عروق الحية والاولى للامام ان يكذب بعد عقد الامة اسم  
من عقده ودينه وطيته ويتعرض لسنه فهو شيخ ام شاب ويصف